

واقع إنتاج التمور في العراق - التحديات وآفاق التطوير "دراسة تحليلية اقتصادية

أ.د. رحمن حسن علي

طالب الماجستير. علي فليح برغش (*)

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة واسط

المستخلص:

يكتسب الإنتاج الزراعي بشكل عام وإنتاج التمور بشكل خاص أهمية غذائية وإقتصادية كبيرتين لدى العديد من البلدان التي تمتلك مزية نسبية لإنتاج التمور لاسيما العراق. فضلاً عن مكانتها التاريخية تعد التمور مادة غذائية شبيهة كاملة وتعد السكريات من أهم مركباتها إذ تمثل أكثر من (٧٠%) ، وكذلك تعد ذات قيمة إقتصادية مهمة من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. وتشير إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO) ، لاسيما السنوات الأخيرة للدراسة إلى انخفاض نسبة مساهمة إنتاج العراق من الإنتاج العالمي للتمور وتدني مرتبته من الدول الرئيسية المنتجة للتمور في العالم. وقد ترتب على ذلك انخفاض نسبة مساهمة قيمة إنتاج التمور في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال عام ٢٠١٣ عما كانت عليه في عام ١٩٩٤ ، إذ بلغت (٠,١٣%) و (١,٥%) على الترتيب. كما وتشير البيانات إلى انخفاض نسبة العمالة الزراعية إلى نسبة العمالة الكلية من نحو (٣٠%) في عام ١٩٩٠ إلى حوالي (١٣,٥%) في عام ٢٠١٢.

Abstract: Agricultural production in general and in particular date production is of great food and economic importance to many countries that have a comparative advantage for date production, especially Iraq. In addition to its historical, dates it is almost complete food item is the sugars of the most important vehicles accounting for more than (70%), as well as the longer of significant economic value through its contribution to the GDP. The Food and Agriculture Organization statistics (FAO), especially the last years of the study to the low percentage of the contribution of Iraq's production of the world production of dates and the low rank of the main date producing countries in the world. The consequent decline in the share of the value of date production in GDP at current prices during 2013 than it was in 1994 (0.13%) and (1.5%), respectively. The data also indicate a decrease in agricultural employment relative to total employment of about proportion (30%) in 1990 to about (13.5%) in 2012.

(*) جزء مستل من رسالة ماجستير للباحث الثاني .

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل الواقع الإقتصادي للإنتاج الزراعي وإنتاج التمور في العراق وتحليل البيئة المؤثرة في إنتاج التمور ومعرفة الأسباب الحقيقية لمشكلة إنخفاض الإنتاج والإنتاجية وتذبذب نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من أجل وضع الحلول المناسبة للحد من هذه المشكلة وتأثيراتها في واقع زراعة النخيل وإنتاج التمور في العراق .

مشكلة البحث:

تتجسد مشكلة البحث في إنخفاض إنتاج وإنتاجية التمور في العراق بشكل مطرد وذلك لمواجهته بجملة من التحديات التي حالت دون تطوره وإنعكاسات ذلك سلباً على الإقتصاد الوطني من خلال تدني مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والزراعي مما أدى ذلك إلى عدم قدرة العراق في مواكبة التصدير لمحصول التمور.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها بأن إنخفاض إنتاج وإنتاجية التمور في العراق متأت من خلال التحديات العديدة التي تعرضت لها زراعة النخيل وحالت دون تطور إنتاج محصول التمور.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لقطاع الزراعة ومحصول التمور.

يختص هذا المبحث بدراسة الجانب النظري لمفاهيم إقتصاديات الإنتاج الزراعي ودراسة الأهمية الإقتصادية والغذائية لمحصول التمور في العراق.

أولاً: مفاهيم إقتصاديات الإنتاج الزراعي.

إن الهدف الأساسي لإقتصاديات الإنتاج الزراعي هي زيادة الإنتاجية ومستوى الأداء، إذ أظهرت دراسات تحليل الأنظمة الزراعية في مناطق زراعة النخيل في الدول المشاركة التي أجريت في إطار شبكة بحوث وتطوير النخيل، أن النخلة تواجه عدداً كبيراً من المعوقات والمشكلات تعود بشكل اساسي إلى تقنيات الإنتاج المتبعة من قبل مزارعي النخيل، والتي يمكن وصفها بشكل عام بأنها تقنيات تقليدية وبدائية، وعلى الرغم من وجود بعض الزراعات الرائدة التي تتبع فيها التقنيات الحديثة ولكنها قليلة جداً^(١).

١ - مفهوم الإقتصاد الزراعي (Concept Agricultural Economics):

يعرف علم الإقتصاد الزراعي بأنه فرع من فروع الإقتصاد العام يبحث في المشكلات الإقتصادية المتعلقة بجهود الإنسان في مهنة الزراعة ويعد من فروع الإقتصاد التطبيقية المهمة لأنه يقوم بتطبيق النظريات الإقتصادية على الفعاليات الزراعية عملياً، ويوضح العلاقة بين هذه الفعاليات والفعاليات الإقتصادية الأخرى. وبهذا المفهوم تحول التفكير في المزرعة من وحدة بيولوجية إلى وحدة إقتصادية وربطها بالإقتصاد العام. فعلم الإقتصاد الزراعي كما يظهر من اسمه يوضح العلاقة بين الإقتصاد والزراعة ويستمد مبادئه من العلوم الإقتصادية والزراعية^(٢).

٢ - مفهوم الإنتاج (Concept of production):

إن فهم الإنتاج بصورة عامة له أهمية أساسية في أي دراسة إقتصادية ويحدد الإنتاج مقدار الرفاهية التي يتمتع بها الأفراد، والإنتاج هو خلق المنافع أو زيادتها ويعني بأن الإنتاج هو كل

(١) المركز العربي لدراسات المنطقة الجافة والأراضي القاحلة ، شبكة بحوث وتطوير النخيل ، النخيل تقنيات وآفاق ، دمشق ، ٢٠٠٠ ، ص٢٦٨.

(٢) عبد الوهاب مطر الداهري ، الإقتصاد الزراعي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة بغداد ، ط١ ، ١٩٨٠ ، ص٢٠ .

عملية ترمي إلى خلق قيمة أو إضافة قيمة إلى الأموال الموجودة، ويتضمن جميع الفعاليات التي تشبع حاجات الإنسان^(٣).

٣ - مفهوم الإنتاجية (Concept of Productivity):

لقد كان المفكر الاقتصادي آدم سميث (Adam Smith) من أوائل من تطرق لمفهوم الإنتاجية في كتابه ثروة الأمم (The Wealth Of Nations) إذ افترض أنه يمكن زيادة الإنتاج وخفض تكلفته عن طريق التخصص في العمل وتحسين وسائل الإنتاج وتنظيم التبادل التجاري ثم جاء عدد من الإقتصاديين وأضافوا إلى نظرية آدم سميث أن زيادة الإنتاج وخفض تكلفته مرهونان بحسن الاستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية مما يؤدي إلى خفض أسعار المنتجات وزيادة الطلب عليها ومن ثم زيادة الدخل القومي^(٤).

٤ - قانون تناقص الغلة (Law of Diminishing Returns):

ينص القانون على: انه عند ثبات جميع العناصر الإنتاجية عند مستوى معين فيما عدا عنصر واحد فان استخدام وحدات متتالية ومتساوية من هذا العنصر في العملية الإنتاجية يؤدي إلى إزدياد الناتج الكلي بمعدل متزايد إلى أن يبلغ القدر المستخدم من العنصر حداً معيناً يأخذ الناتج الكلي بعده في الإزدياد بمعدل متناقص، وبالإستمرار في زيادة وحدات العنصر المتغير يتم الوصول إلى حدٍ آخر يأخذ الناتج الكلي بعده في التناقص. وهذا القانون الذي يصف المعدل العام لتغير الناتج عندما يتغير مدخل إنتاجي واحد فقط يسمى بقانون الغلة^(٥).

ثانياً - الأهمية الغذائية والإقتصادية لمحصول التمر.

تنتمي نخلة التمر إلى العائلة النخيلية التي تعد من أقدم أشجار الفاكهة بالعالم. وتنتشر زراعته في المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية، وإن زراعته إرتبطت تاريخياً بالوطن العربي، لاسيما شط العرب ورأس الخليج العربي ومنه انتقل إلى جميع المناطق ذات الجو الملائم لزراعتها^(٦).

١ - القيمة الاقتصادية لمحصول التمر.

للمرور أهمية إقتصادية سواءً من حيث استعمالها المباشر بوصفها مادة غذائية فضلاً عن استعمالها في العديد من الصناعات التحويلية. وترسم السياسة الإقتصادية للدولة في العراق خططها بأن يأتي القطاع الزراعي بالمرتبة الثانية بعد النفط في مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي. إذ كان العراق يمتلك أوسع الأراضي المزروعة بالنخيل في العالم ولغاية ثمانينات القرن الماضي، وينتشر فيه أكثر من ٦٠٠ صنف من التمر وتتميز بعض هذه الأصناف بأهمية تجارية لكثافة الإنتاج السنوي، لهذا ممكن ان تؤدي التمر دوراً كبيراً في الإقتصاد القومي عن طريق المساهمة بسد حاجة المستهلكين الغذائية من الداخل وتصدير الفائض إلى الخارج لاستخدامها لأغراض الاستهلاك الغذائي البشري واستخدامها الصناعي وعلف للحيوان، إن الأهمية الإقتصادية للنخيل في العراق لا تقتصر على إنتاج التمر فقط وإنما ما تؤديه بساكن النخيل من دور في تحسين البيئة كونها تشكل الغطاء النباتي الفوقي لحماية أشجار الفاكهة في المنطقة الوسطى والجنوبية من العراق^(٧).

(٣) المصدر نفسه، ص ١٠٩.

(٤) بلال خلف السكرانة، التطوير التنظيمي والإداري، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط ١، ٢٠٠٩، ص ١٠٦ - ١٠٧.

(٥) باسم يونس إبراهيم، الإقتصاد القياسي، عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، السودان، ٢٠٠٢، ص ١٨٦.

(٦) إسماعيل محمد صالح الحنثلي، تجدير وسائل نخيل التمر الصغيرة باستعمال الأوكسينات والمطول المغذي، أطروحة دكتوراه، كلية الزراعة، بغداد، ٢٠٠٤، ص ١٤.

(٧) رعد مسلم إسماعيل، إقتصاديات تسويق وتصدير التمر، النشرة الإرشادية (١٤)، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٥.

لقد درج على إطلاق العديد من النداءات والدعوات التي أكدت أهمية ثروة النخيل وضرورة إدراك عظيم فوائدها، لتأخذ مكانتها المهمة في الإقتصاد العراقي نظراً لأن العراق يعتمد كبقية الدول المنتجة للنفط على الموارد المتأتية من تصدير النفط الخام لتمويل ميزانيته والصراف على خططه التنموية. ولما كان النفط مادة قابلة للنضوب من جهة، وإمكانية تصريفه في السوق العالمية تتعرض لضغوط متعددة سواء كانت إقتصادية أو سياسية، كما أن العالم يسعى لإيجاد مصادر بديلة للطاقة غير النفط من جهة أخرى، عليه أصبح الإعتماد كلياً على هذا المورد محفوفاً بالمخاطر. وهذا ما تم تلمسه من خلال ما يتعرض له البلد من تحديات كبيرة وخطيرة في المدة الأخيرة وإنخفاض في أسعار النفط قلل من أهمية استخدام هذا المورد. إذ إن هناك أهمية إقتصادية ليست للتمور فحسب بل تعد مخلفات النخيل ذات أهمية إقتصادية كبيرة إذ يمكن الإستفادة منها في صناعات كثيرة ومنظورة، وهذا بلا شك له مردوده الإقتصادي على مستوى الدخل القومي^(٨).

٢ - القيمة الغذائية لمحصول التمور.

لقد ورد ذكر أشجار النخيل في (١٧) سورة قرآنية من أصل (١١٤) سورة، وبلغ عدد الآيات التي ورد فيها هذا الذكر (٢٢) آية في هذه السور السبع عشرة، ولقد تكرر ذكر كلمة النخيل أو أجزاء من هذه الشجرة كالطلع والجذع في الآيات القرآنية وهذا دليل قاطع على أن نخلة التمر من الأشجار المباركة. وفي سورة مريم ذكر جذع النخلة مرتين في الآية (٢٣) حيث كان مخاض السيدة مريم عند جذع النخلة، وفي الآية (٢٥) كان الأمر للسيدة مريم بأن تهز جذع النخلة لتستمد منها القوة والتحمل والصبر فكيف يكون لإمرأة تصارع آلام المخاض أن تهز جذع النخلة ولكن إرادة الله سبحانه وتعالى تمنحها القوة لتتناول الرطب في أثناء عملية المخاض ليسهل الولادة، إن في ذلك الأمر حكمة طبية بالغة حيث أشارت الدراسات العلمية أن ثمار النخيل في مرحلتي الرطب والتمر تحتوي على مادة (Oxytocin) التي تساعد على الولادة^(٩). وتعد التمور مصدراً جيداً للطاقة الحرارية والعديد من الأملاح المعدنية الأساسية لجسم الإنسان كالحديد والكالسيوم والمغنيسيوم والكبريت فضلاً عن بعض الفيتامينات^(١٠). كما تشكل التمور مادة أولية يمكن الإعتماد عليها في صناعة الدبس والكحول والسكر والخل والحلويات، وأغذية الأطفال^(١١). تحتوي التمور على الزلال والشحوم والأملاح والكاربوهيدرات والفيتامينات وإن التمرة الواحدة تزود الجسم البشري بـ (١٢٧٥) سعرة حرارية والتمور العراقية مصدر جيد لفيتامين (A) ومصدر معتدل لفيتامين (B) كما إنها مصدر طيب للمعادن ويكشف التركيب الكيماوي لثمار نخلة التمر (التمور منها) ومكوناتها الغذائية بأنها مادة غذائية مركزة بالطاقة لوجود السكريات بنسبة عالية فيه (٨٠% من الوزن الطازج) لذلك فإن التمور تعطي سعرات حرارية عالية جداً موازنة بالمواد الغذائية الأخرى، إذ أن كل (١٠٠غم) من التمر يحتوي على (٢٨٠) سعرة حرارية^(١٢).

المبحث الثاني: التحليل الإقتصادي لواقع الإنتاج الزراعي وإنتاج التمور في العراق.

(٨) سالم اللوزي، دراسة تطوير إنتاج وتصنيع وتسويق التمور والاستفادة من مخلفات النخيل في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، ٢٠٠٣، ص ١٦١.

(٩) عبد الباسط عودة إبراهيم، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة - أكساد، نخلة التمر شجرة الحياة، ٢٠٠٨، ص ١٧.

(١٠) منظمة الأغذية والزراعة الدولية للأمم المتحدة، الدورة التدريبية في نضج التمور، ص ١.

(١١) الاتحاد العربي للصناعات الغذائية، المؤتمر العربي للنخيل والتمور، بغداد من ١٢-٧ / آذار ١٩٨١، ص ص ٤٢ - ٤٤.

(١٢) خالد محمد القيسي، لماذا نبدأ فطورنا بالتمر، مجلة حماية المستهلك، يصدرها مركز بحوث السوق وحماية المستهلك، جامعة بغداد، العدد ٢، ك ١، ٢٠٠١، ص ٤٤.

يعد العراق من الأقطار التي تزخر بالموارد الاقتصادية بشكل عام والزراعية بشكل خاص، كما إن نسبة عالية من هذه الموارد يمكن استغلالها بشكل مباشر نحو زيادة الإنتاج بوتائر متصاعدة. وإن ثروة النخيل هي إحدى الموارد الزراعية المهمة في العراق وإن ما تنتجه من ثمرات يعد من الثروات الوطنية المهمة التي يمتلكها البلد إلى جانب الثروات الطبيعية الأخرى كالنفط الخام والموارد الأخرى في العراق. حتى غدت رمزاً مميزاً له، وما يتطلبه النخيل من مناخ وتربة وماء متوافر في أنحاء البلد عدا المنطقة الشمالية نتيجة إختلاف مناخها لكونها منطقة جبلية لا تصلح لزراعة أشجار النخيل باستثناء بعض المناطق في محافظة التأميم إلا إن معظم أشجارها غير مثمرة^(١٣). إن آليات العمل والتنمية والأسعار في النخيل والتمور تختلف كثيراً عن غيرها من المحاصيل والفواكه الأخرى وذلك لطبيعة النخلة وإرتفاعها ومخاطر وتكاليف خدمتها التي تفوق جميع المحاصيل الأخرى مما يترتب عليه إنخفاض المردود المالي لأصحاب بساتين النخيل. كما أن سياسة إنتاج التمور في العراق تحتاج إلى مراجعة كاملة من الجهات ذات العلاقة والتنسيق فيما بينها لإيجاد أسواق مناسبة لتصريف الفائض من التمور إلى الأسواق العربية والعالمية إذ أن التمور تكاد تكون السلعة الوحيدة التي يوجد فيها فائض للتصدير وهذا أمر ليس بالصعب وما سيزكره هذا الأمر من تنوع لهيكل الصادرات وإرتفاع المستوى المعيشي للمزارعين وتطور الاقتصاد العراقي^(١٤). مما لا شك في أن القطاع الزراعي يؤدي دوراً هاماً في إقتصاديات العراق لأنه مصدر النشاط الإقتصادي. لذلك هيمن القطاع الزراعي على الإقتصاد العراقي منذ القدم إلا أن هذه الهيمنة أخذت بالإنحسار عندما بدأت صناعة استخراج النفط الخام تكتسب الأهمية منذ أوائل الخمسينات^(١٥).

لقد أتضح أن هناك أزمة غذائية كبيرة تواجه غالبية الدول، والدول العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص، وقد تحولت هذه الأزمة إلى كارثة غذائية في كثير من الدول النامية في العالم، التي تتسم بفقرها لكثير من الموارد الاقتصادية، وإن هذه الأزمة حسب ما يراه المختصون في الأدبيات الاقتصادية، بأنها مدمرة لمشاريع تنمية كثيرة، تعتمد على تطور صناعة الزراعة في العالم، ولاسيما في بلدان العالم النامي. وأصبح من المؤكد أن كثيراً من الدول تسعى إلى تأمين حاجات سكانها من المواد الغذائية، بشتى الوسائل والأساليب المتاحة لديها، حتى وصل الحال ببعضها لاسيما الدول النفطية منها التي تعاني من نقص في الأراضي الزراعية الخصبة، أو نقص في الموارد المائية إلى إستثمار أراض زراعية في دول أخرى، عن طريق اتفاقات استثمارية بينها وبين تلك الدول، بتوفير رأس المال اللازم لها في إقتناء مستلزمات الإنتاج الزراعي التي تستخدم في عملية الاستغلال الزراعي لكي توفر الغذاء لسكانها وإعتماد استراتيجية بديلة لاستراتيجية استيراد تلك المواد الغذائية من بلدان أخرى^(١٦).

لقد اعتاد الإقتصاديون على تقسيم عوامل الإنتاج على أربعة أقسام رئيسة هي: الطبيعة، والعمل، ورأس المال، والتنظيم. وإن كانوا قبل قرنين لم يعترفوا إلا بعنصرين من عناصر الإنتاج هما الأرض والعمل فقد قال وليم بيتي مثلاً: (إن العمل هو أبو الثروة وعنصرها الفعال والأرض أمها) وما إن جاء القرن التاسع عشر حتى أترفوا بالعناصر الأربعة جميعاً ولكنهم استمروا على عدّ الأرض أهم مورد طبيعي. وكانوا يعتنون بالأرض الزراعية ويعتونها أهم مورد للثروة. وقد أصبح تعريف الأرض أكثر شمولاً فأصبحت الأرض تعرف الآن بالموارد الطبيعية. فعندما يشير الإقتصاديون إلى الأرض فإنهم يعنون كل ماتحتويه الأرض من المعادن الموجودة في باطنها

(١٣) وداد علي زغير المنشاوي، واقع وآفاق إنتاج وتسويق التمور في العراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص ٤٣.

(١٤) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي، تقرير إنتاج التمور، ك ١، ٢٠١٣، ص ٣.

(١٥) محمد علي زيني، الإقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٣٢.

(١٦) رحمن حسن علي المكصوصي، إقتصاديات الموارد المائية، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، بغداد، ط ١، ٢٠١٤، ص ٢٠٣.

ومساقط المياه لتوليد الطاقة الكهربائية والموارد الحيوانية، وكذلك الأراضي الزراعية وأراضي السكن وأراضي المدن^(١٧).

أولاً: واقع إنتاج التمور في العراق .

يمتلك العراق أوسع الأراضي المزروعة بالنخيل في العالم، وينتشر فيها أكثر من ٦٠٠ صنف زراعي، وتميزت بعض الأصناف بأهميتها التجارية وغازرة إنتاجها، وهي بذلك تؤدي دوراً كبيراً ومهماً في الإقتصاد الوطني، فضلاً عن أهميتها الغذائية الكبيرة. وحتى وقت قريب كان العراق يتصدر الموقع الأول في تجارة التمور العالمية لعدد من أصناف التمور^(١٨).

ثانياً: التوزيع الجغرافي لإنتاج التمور في العالم.

لم يكن دخول زراعة النخيل في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل غير مدروس، إذ إن التجارب المجراة على قدرته على الإنبات والتكيف في ظل الولايات التي رشحت لزراعته فيها قد استمرت منذ عام ١٨٨٩ حتى عام ١٩١١، وكانت الصحراء الجزائرية ومصر ومسقط من أولى دول الشرق التي اتخذت بوصفها مصدراً لهذه الفسائل، ولم يكن النجاح حليف هذه التجارب بشكل كامل في بداية الأمر، إلا إن الاستمرار في استيراد الفسائل للأغراض التجريبية لاسيما من القطر الجزائري قد أفضى إلى الإقتناع بجدوى زراعة أحد الأصناف الجزائرية المسماة (دقلة نور) وذلك في عام ١٩١١. وقد عزز هذا النجاح من الرغبة نحو التوجه لاستيراد فسائل النخيل وبشكل أصبحت الغاية من الغرس لغرض الإنتاج وبشكل إقتصادي بعد تجاوز المرحلة التجريبية سابقة الذكر. كما إن الأصناف المستوردة لم تقتصر على صنف دقلة نور الجزائري وإنما امتدت لتشمل أنواع أخرى من الفسائل المستوردة من أقطار أخرى من الشمال الإفريقي ومصر والعراق والخليج العربي^(١٩).

ثالثاً: إنتاج التمور في العراق .

"يعتمد إنتاج التمور في أي دولة من الدول المنتجة له على توافر العديد من العوامل الطبيعية والتكنولوجية والإقتصادية والسياسية. ومن أهم المقومات الإقتصادية التي تؤثر في مثل هذا النوع من النشاط الإقتصادي هي مدى توافر الأيدي العاملة وكذلك إتساع الطلب الداخلي والخارجي"^(٢٠). ويوضح الجدول (١) والشكل (١) إنتاج التمور في العراق وحسب أنواعها الستة الرئيسية للمدة (١٩٩٠ — ٢٠١٣)، حيث نلاحظ من خلاله إن صنف الزهدي هو أكثر الأصناف التي تنتشر زراعتها في العراق ويحتل إنتاجه المرتبة الأولى في إنتاج التمور من بين أصناف التمور الرئيسية في العراق خلال المدة سابقة الذكر، إذ بلغ إنتاجه في عام ١٩٩٠ حوالي (٤٢٦٥٤٠) طن من المجموع الكلي لإنتاج التمور في العراق البالغ حوالي (٥٤٥٠٢٠) طناً لذلك العام مشكلاً بذلك مانسبته (٧٨,٢%) من مجمل الإنتاج الكلي في ذلك العام، في حين كان إنتاجه عام ٢٠١٣ حوالي (٣٦٨٧١٩) طناً مشكلاً بذلك مانسبته (٥٤,٥%) من مجمل إنتاج التمور في العراق لذلك العام والبالغ حوالي (٦٧٦١١١) طناً. ووصل أعلى إنتاج له في عام ٢٠٠٢ بإنتاج قدره (٦٩٠٨٩٠) طناً وبما نسبته (٧٥%) من مجمل إنتاج التمور في ذلك العام والبالغ حوالي (٩١٩٤٧٠) طناً، أما أقل إنتاج لصنف الزهدي فكان في عام ٢٠٠٥ حيث بلغ (٢٧١٩١٠) اطنان وبمتوسط إنتاج سنوي بلغ (٤٦٢٣٠٢) طن وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ

(١٧) عبد الوهاب مطر الدايري، التحليل الإقتصادي لعمليات الإنتاج الزراعي، مطبعة العاني، بغداد، ط٢، ١٩٦٩، ص ٨.

(١٨) فرعون احمد حسين، زراعة النخيل وإنتاج التمور في العراق، الزراعة العراقية، مجلة زراعية ارشادية، تأسست عام ١٩٤٦، العدد ٤، ٢٠٠٨، ص ٣٧.

(١٩) امين محمد سعيد محمد الادريسي، إنتاج التمور في محافظة البصرة مشاكلا الإقتصادية ودور مكثنة النخيل في تذليل بعض منها، رسالة ماجستير، قسم الإقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة البصرة، ١٩٨٥، ص ٢١٨.

(٢٠) هادي سالم الربيعي، إقتصاديات إنتاج وتسويق التمور في القطر العراقي، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، قسم الإقتصاد الزراعي، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، ١٩٧١، ص ١٩.

نحو (١٣,٥٥%) وان إنتاج التمور من صنف الزهدي يمثل مانسبته (٢٦,٧٠%) من متوسط مجمل إنتاج التمور في العراق وكما موضح بالشكل (٢). كما يستدل من بيانات الجدول (١) ان إنتاج التمور في العراق للمواسم (١٩٩٣- ١٩٩٤- ١٩٩٥) ولجميع الأصناف قد بلغ (٦١٣١٨٠ - ٦٧٥٨٢٠ - ٨٨١٠٣٠) طناً على الترتيب، بزيادة بلغت نسبتها (٣٧%، ٥١%، ٩٧%) على الترتيب عن إنتاج عام ١٩٩٢ الذي بلغ (٤٤٧٧٤٠) طناً. ويعزا هذا التطور في الإنتاج إلى الظروف التي مرّ فيها العراق في تلك الحقبة الذي تم على أثرها اعتماد البلد على الإنتاج المحلي الزراعي بشكل كامل في تغطية احتياجاته الغذائية لاسيما إنتاج التمور، وقد يكون من عوامل تحسن إنتاج التمور خلال هذه الحقبة هو مالقبته زراعة النخيل من اهتمام ملحوظ من قبل المزارعين لاسيما الأعوام التي تلت العدوان الثلاثيني عام ١٩٩١ وظروف العقوبات الاقتصادية، إذ ان هذه الظروف دفعت بالمواطنين إلى العودة لإعتماد التمور بوصفه غذاءً أساسياً فضلاً عن حصول المزارعين على الأسعار المجزية التي فاقت كلف الإنتاج، وكذلك المردودات الاقتصادية المرتفعة الناتجة عن تصدير التمور^(٢١).

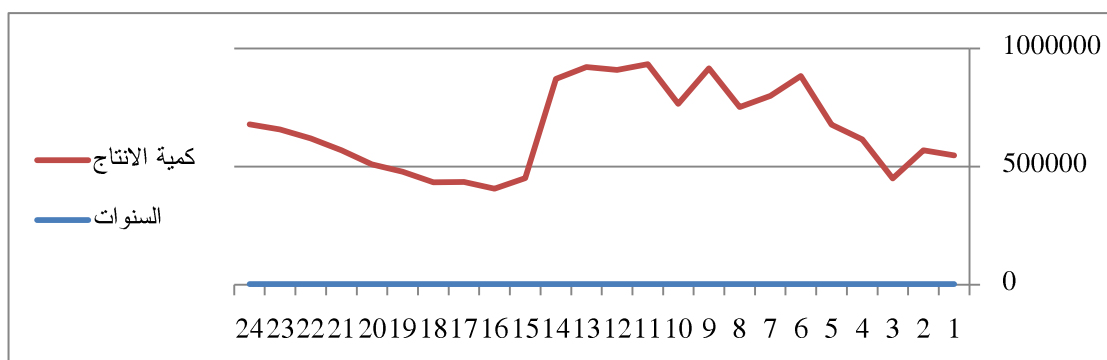
الجدول (١)
إنتاج التمور في العراق للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٣) وحسب الاصناف الرئيسية. (طن)

الصنف	الزهدي	الصبغاي	الخصراوي	الساير	الحلاوي	الديري	الاصناف الأخرى	المجموع
١٩٩٠	٤٧٦٥٤٠	٤٩٤٨٠	١١٨٠٠	٩٤٩٠	٥٦٣٠	٤٥٨٠	٣٧٥٠٠	٥٤٥٠٢٠
١٩٩١	٤٤٥٦٨٠	٤٨١٣٠	١١٨٤٠	٩٢١٠	٧٧٧٠	٥٥٩٠	٣٨٠٠٠	٥٦٦٢٢٠
١٩٩٢	٣٦١٧٠	٣٦٣٤٠	٦٢٦٠	٥٢٢٠	٤٣١٠	٣٢٢٠	٢٠٥٧٠	٤٤٧٧٤٠
١٩٩٣	٤٤٩٩٧٠	٤٤٣٧٠	١٢٢٦٠	١٥٣٠٠	١٤٧٢٠	٦٢١٠	٤٧٦٥٠	٦١٣١٨٠
١٩٩٤	٥٠٢٨٠	٥٧٠٢٠	١٣١٧٠	٧١٧٦٠	٢٢٥٥٠	٦٦٤٠	٥١٨٨٠	٦٧٥٨٢٠
١٩٩٥	٦٧٤٣٧٠	٦٩٤٤٠	١٩٤٦٠	١٨١٣٠	١٧٣٤٠	٦٨٦٠	٨٢٢٠٠	٨٨١٠٣٠
١٩٩٦	٦٠٥٠٩٠	٥٧٢٢٠	١٩٢٠٠	٢٩٢٢٠	٢٢٢٠٠	٣٣٠٠	٦٨٧٢٠	٧٩٧٤٥٠
١٩٩٧	٥٧٥١٨٠	٥١٤٨٠	١٧٧٢٠	٢٧٩٤٠	١٩٠٨٠	٣١٨٠	٥٨٧٤٠	٧٥٠١٤٠
١٩٩٨	٦٨١٧٩٠	٥٧٩٠٠	٢٦٣٧٠	٣٣٣٣٠	٢٩١٢٠	٤٣٣٠	٨٠١٨٠	٩١٣٠٢٠
١٩٩٩	٥٥٧٣٤٠	٦٠٧٦٠	٢٠٥٥٠	٣٥١٤٠	٢١٨٣٠	٣٧٥٠	٦٤٣٥٠	٧٦٣٧٢٠
٢٠٠٠	٦٨٢٣٤٠	٦٥٤٠٠	٣٠٥٨٠	٣١٢٢٠	٢٥١٢٠	٤٤٧٠	٩٢٤١٠	٩٣١٥٤٠
٢٠٠١	٦٥٤٢٤٠	٦٣٣١٠	٢٤٨٠٠	٣١٧٨٠	٢٢٣٠٠	٥٨٠٠	١٠٤٥٦٠	٩٠٦٧٩٠
٢٠٠٢	٦٩٠٨٩٠	٧٠٣٢٠	١٩١٥٠	٣٦٢٩٠	٢٦٤٢٠	٥١٤٠	٧١٢٥٠	٩١٩٤٧٠
٢٠٠٣	٥٥٤٥٦٠	٤٧٣٤٠	٤٤٤٩٠	٦١٢٧٠	٣٢٢٢٠	٧٨٦٠	١٢٠٦٥٠	٨٦٨٣٩٠
٢٠٠٤	٣١٣٧٥٠	٥١٣٢٠	١٧٣٧٠	١٢٣٠٠	١٣٧٣٠	٥٠٤٠	٣٤٦٥٠	٤٤٨٢٧٠
٢٠٠٥	٢٧١٩١٠	٤٤٥٠٠	١٤٨٧٠	١٣١٤٠	١٧٥٨٠	٧٧١٠	٣٤٣٢٠	٤٠٤٠٣٠
٢٠٠٦	٢٧٢٠٢٠	٤٦١٠٠	١٦٧٤٠	١٤٧٤٠	١٧٦٥٠	٩٤٧٠	٥٤٦٥٠	٤٢٣٢٧٠
٢٠٠٧	٢٦٥٤٢٠	٥١٥٦٦	١٩٧٠٠	١٥٥٧٥	١٨٥٤٠	٩٥٠٠	٥١٥٠١	٤٣٠٧٨٢
٢٠٠٨	٣٠٢٤٠٠	٥١٩٦٣	٢١٢٦٠	١٥٩٨٧	١٨٦٧٠	١٠١٧٠	٥٥٨٧٥	٤٧٦٣٢٥
٢٠٠٩	٣١٥٤٠٠	٥٦٤٨٥	٢٢٧٩٠	١٧٣١٦	٢٠٢٤٠	١١٣٤٠	٦٣٤١٢	٥٠٦٩٨٣
٢٠١٠	٣٥٣٩٠٠	٦٠١٣٨	٢٤٨٦٠	١٨٩٩٣	٢١٣٩٠	١٢٨٧٠	٧٤٦٧٦	٥٦٦٨٢٧
٢٠١١	٣٧٢٠٥١	٦٨١٨٩	٢٧٣١٩	١٩٥٣٤	٢٣٦٠٧	١٥٦٥٠	٩٠٨٢٠	٦١٧١٧٠
٢٠١٢	٣٧٦١٥٦	٧١٤٨٧	٢٩١٤١	٢٤٦٥٢	٢٤١٨٣	١٩٨٢٩	١١٠٠٠٢	٦٥٥٤٥٠
٢٠١٣	٣٦٨٧١٩	٧٢٣٣٤	٢٨٤٩٨	٢٥٤٠٩	٢٣٩٤٦	٢٣٨٤٠	١٣٣٣٦٥	٦٧٦١١١
المتوسط	٤٦٢٣٠٢	٥٦١٧٥	٢٢٢٤٠	٢٢٦٢٨	١٩٧٢٢	٧١٢٥	٦٨٧٨٩	٦٥٨٠٨١
معدل التصدير السنوي	١٣,٥٥%	٤٦,١٦	١٤١,٥١	١٦٧,٧٤	٣٢٥,٣١	٤٢٠,٥٢	٨٣,٤٤	٢٤٠,٥
%	٧٠,٢٦%	٨,٢٢	٣,٤١	٣,٤٦	٣	١,١٨	١٠,٤٧	%١٠٠

المصدر: من عمل الباحثين بالإعتماد على وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجاميع الإحصائية، تقارير إنتاج التمور للسنوات من (١٩٩٠ - ٢٠١٣)، بغداد، العراق.

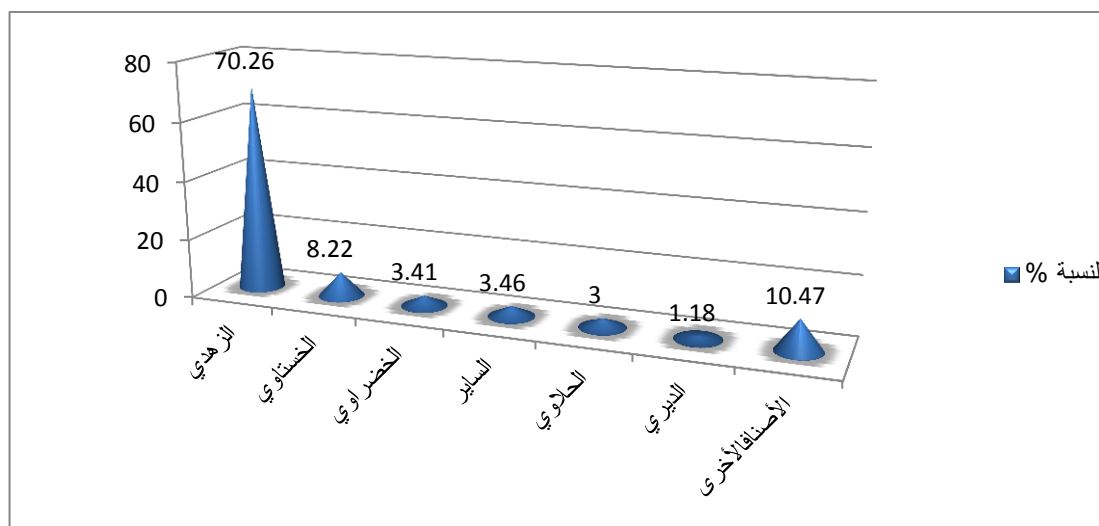
(٢١) خالد محمد القيسي، تسويق ثمار نخلة التمر في العراق دراسة اقتصادية تحليلية، أطروحة الدكتوراه في الإقتصاد الزراعي، جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص ٦٧.

الشكل (١)
مجمّل إنتاج التمور في العراق للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٣) (طن)



المصدر: من عمل الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (١).

الشكل (٢)
نسبة إنتاج أصناف التمور فيما يخص مجمل إنتاج التمور في العراق للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٣)



المصدر: من عمل الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (١).

رابعاً: التوزيع الجغرافي لإنتاج التمور في العراق.

تنتشر زراعة النخيل في (١٣) محافظة عراقية هي (بابل، كربلاء المقدسة، النجف الأشرف، الديوانية، واسط، ديالى، بغداد، الأنبار، صلاح الدين، البصرة، المثنى، ميسان، ذي قار)، إذ إن دراسة التوزيع الجغرافي لإنتاج التمور في العراق وحسب المحافظات سابقة الذكر، يعد من الاستراتيجيات الزراعية المهمة، كونها تساعد المخططين والمعنيين بزراعة هذا المحصول على وضع السياسات المناسبة لتطوير الإنتاج وزيادته^(٢٢).

ويمكن ملاحظة التوزيع الجغرافي لإنتاج التمور حسب محافظات العراق من خلال الجدول (٢)، إذ إن الغرض الأساسي والمهم من دراسة واستعراض مثل هكذا توزيع لهذا المحصول وعلى مستوى محافظات العراق هو للتعرف على واقع الإنتاج وحجمه لكل محافظة من المحافظات الـ

(٢٢) عبد الكريم قاسم منصور، تحليل اقتصادي للمحفظات النسبية لإنتاج التمور في العراق للمدة (١٩٨٠ - ٢٠٠٠)، رسالة ماجستير علوم في الزراعة (الاقتصاد

الزراعي)، جامعة بغداد - كلية الزراعة، ٢٠٠٦، ص ٢٣.

(١٣) وما يمثله من أهمية نسبية لمجمل إنتاج التمور في العراق، وهذا سوف يساعد على معرفة مدى ما يمكن ان يوجه من رعاية واهتمام لتطوير إنتاجه في كل محافظة، وكذلك رسم السياسات ووضع الخطط الخاصة بتطوير الجانب التصنيعي في المحافظات التي تتميز بمزية واهمية نسبية مرتفعة لإنتاج التمور سواء من جانب إنشاء مصانع التعليب والمخازن المبردة ومعامل منتجات التمور الأخرى.

الجدول (٢)

التوزيع الجغرافي لإنتاج التمور في العراق حسب المحافظات لسنوات مختارة للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٣)

المحافظة	١٩٩٠		٢٠٠٠		٢٠١٣	
	الطن	% من الإنتاج الكلي	الطن	% من الإنتاج الكلي	الطن	% من الإنتاج الكلي
ديالى	٧٦٣٥٠	١٤	١١٦٢٠٠	١٢.٥	٩٢٦٣١	١٣.٧
الأنبار	٣٦٦٧٠	٦.٧	٤٩٢٨٠	٥.٣	٤٣١٠٢	٦.٤
بغداد	٢٥٨٠٠	٤.٧	١١٥٦٠٠	١٢.٤	١٠١٨٤٢	١٥.١
بابل	١٤٩٣٤٠	٢٧.٤	٢٢٠٦٣٠	٢٣.٧	١٠٤٩٩٨	١٥.٥
كربلاء	١٠٣٥٧٠	١٩	١٤١٣٧٠	١٥.٢	٧٢٧٨٤	١٠.٨
واسط	١٨٣٥٠	٣.٤	٣٣٥٩٠	٣.٦	٤٥٧٩٨	٦.٨
صلاح الدين	٢٢١٩٠	٤.١	١٧١٧٠	١.٨	٢١٩٧٧	٣.٢
التوفيق	٢٤٨٩٠	٤.٦	٢٥٣٩٠	٢.٧	٣٠٤٧٣	٤.٥
الندوالية	٣٦٨١٠	٦.٨	٤٣٤١٠	٤.٧	٢٩٨٦٦	٤.٤
المتن	٩٢١٠	١.٧	١٠٧٢٠	١.١	٢٩٤٤٢	٤.٤
ذي قار	٢١٢٤٠	٣.٩	٥٢٨٩٠	٥.٧	٤٠٠٧٤	٥.٩
ميسان	٤٠٣٠	٠.٧	٧٩٥٠	٠.٩	٨٢٧٨	١.٢
البصرة	١٦٤٧٠	٣	٩٧٣٢٠	١٠.٤	٥٤٧١٨	٨.١
المجموع	٥٤٤٩٢٠	%١٠٠	٩٣١٥٢٠	%١٠٠	٦٧٦١١١	%١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجاميع الإحصائية السنوية للأعوام (١٩٩٠ - ٢٠١٣)، بغداد العراق.

خامساً: صادرات التمور ونسبة مساهمة إنتاجه في الناتج المحلي الإجمالي والزراعي.

لم يقتصر العراق على تصدير النفط من خلال إنشاء أطول الخطوط في العالم عبر الأراضي التركية والسعودية بل توسع في صادراته لتشمل سلعاً ومنتجات أخرى مهمة كتصدير التمور التي لها شهرة عالمية في الأسواق الخارجية، وكانت التمور ولازالت تشكل مادة تصدير مهمة للعراق ومنذ عصور قديمة. وقد عرفت به البصرة بوصفها مصدر إنتاجه وتصديره إلى الهند وجزر الأربخيل الأندبوسي بالصين^(٢٣).

ولكي يتم تحديد وضع محصول التمور في الهيكل الإقتصادي للعراق، يتم ذلك من خلال التعرف على مدى مساهمته في أحد أهم المتغيرات الإقتصادية الكلية، ألا وهو الناتج المحلي الإجمالي. إذ يتميز الإنتاج المحلي بشكل عام ولأي محصول بأهميته الخاصة في أي دراسة إقتصادية، وذلك لكون الطاقة الإنتاجية لأي دولة من الدول هي التي تحدد مستوى الرفاهية التي يتمتع بها مواطنوا تلك الدولة، فضلاً عن أنها تحدد دور تلك الدولة في النظام الإقتصادي العالمي. لقد أثبتت كميات التمور المنتجة في العراق قدرتها على المساهمة في الناتج الزراعي والصادرات الزراعية ومن ثم في الناتج المحلي الإجمالي خلال العقود الماضية لاسيما عقود (الخمسينات، والستينات، والسبعينات)، إذ ان عدد النخيل كان يقدر في تلك الفترات بـ (٣٢) مليون نخلة تقريباً، في الوقت الذي كان فيه مجمل أعداد النخيل في العالم يبلغ (٩٠) مليون نخلة، وهذا خير دليل على إمتلاك العراق ثلث نخيل العالم^(٢٤). وبلا شك فإن حسابات الناتج المحلي الإجمالي توضح مدى مساهمة كل قطاع سواء كان خديماً أو إنتاجياً في تكوين الإقتصاد الوطني، والقطاع الزراعي من القطاعات المهمة على الرغم انه لم يتبوأ مقام الصدارة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بسبب ضخامة مساهمة القطاع النفطي لاسيما في السنوات الأخيرة التي شهدت

(٢٣) ابي سعيد الديوه جي، إدارة التسويق، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ط٢، ١٩٩٩، ص٤٦١

(٢٤) عبد القادر باش العباسي، النخلة سيده البشر، مطبعة دار البصري، بغداد، ١٩٦٤، ص٥٦.

عادت العراق إلى السوق النفطية الدولية^(٢٥). وتعزو الجهات المسؤولة عن الإحصاءات في العراق إنخفاض الكميات المصدرة في عام ٢٠٠٣ إلا أن هذا الرقم يمثل الكميات المسجلة كصادرات لدى الجهات المسؤولة في حين أن اضعاف هذه الكمية تم تصديرها من دون أدونات التصدير بسبب حالة الإنفلات التي سادت العراق في ذلك العام. لقد حصل العراق على المرتبة الثانية من بين البلدان المصدرة للتمور على الرغم من جميع الظروف التي مرّ بها العراق، إذ جاء بعد دولة الإمارات، إذ بلغ متوسط صادرات التمور العراقية للمدة (١٩٩٧ - ٢٠٠٥) ما يعادل نسبته (١٤%) من إجمالي صادرات الدول العربية^(٢٦).

لقد تبين من خلال البيانات السابقة لإنتاج التمور في العراق التذبذب والتناقص الواضح في كميات الإنتاج، لاسيما للسنوات (٢٠٠٠ - ٢٠٠٧)، كما أشرنا إليها سابقاً ومن ثم إنعكاس ذلك سلباً على نسبة ما يصدر منه وكذلك ضعف مساهمته في تكوين الناتج الزراعي ومن ثم تدني مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى هذا الإنخفاض في المقام الأول إلى إنخفاض أسعار التمور وتذبذب إنتاجية النخلة الواحدة فقد كانت إنتاجية النخلة المثمرة في عام ٢٠٠٢ ما يقارب (٦٥ كغم) سنوياً ووصلت إلى (٦١,٤ كغم) في عام ٢٠٠٤ وعاودت الإرتقاع إلى (٧١,١ كغم) لعام ٢٠١١ وفي ظل الظروف البيئية الملائمة. وعلى الرغم من العقوبات الاقتصادية والظروف الإستثنائية التي مرّ بها العراق في إثناء المدة المذكورة، إلا أنه لوحظ هناك تطور ملموس في مساهمة قيمة إنتاج التمور في الناتج المحلي الزراعي وفي الناتج المحلي الإجمالي، كما موضح في الجدول (٣) إذ إزدادت نسبة مساهمة قيمة إنتاج التمور في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من (٠,٣٥%) عام ١٩٩٠ إلى (١,٥%) عام ١٩٩٤، وكذلك إزدادت نسبة مساهمة قيمة إنتاج التمور في الناتج المحلي الزراعي بالأسعار الجارية من (٤,٢%) عام ١٩٩٠ إلى (٧,٤%) عام ١٩٩٤، وهي أعلى نسبة مساهمة خلال المدة المذكورة بسبب إعتداد البلد على الإنتاج المحلي الزراعي بشكل كامل لاسيما إنتاج التمور في تغطية إحتياجاته الغذائية في النصف الأول من عقد التسعينات، ثم إنخفضت هذه النسبة في السنوات اللاحقة، إذ وصلت إلى (٠,٤٠%) عام ١٩٩٧، وعزو ذلك توقيع مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء) في ١٩٩٦/٥/٢٠ كما تم التتويه عنها سابقاً، إذ سمح للعراق بتوريد المواد الغذائية ومستلزمات الإنتاج الضرورية، فتحسن أداء الأنشطة الاقتصادية الأخرى غير الزراعية، مما إنعكس إيجابياً في قيم ناتجها المحلي على حساب القطاع الزراعي.

(٢٥) سرمد عباس جواد، القطاع الزراعي في العراق أسباب التعثر ومبادرات الإصلاح، دراسات اقتصادية، مجلة فصلية محكمة تصدر عن قسم الدراسات الاقتصادية،

العدد ٢٨، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص ٧٨.

(٢٦) سالم اللوزي، مصدر سابق، ص ١٤٧.

الجدول (٣)

نسبة مساهمة قيمة إنتاج التمور في الناتج المحلي الإجمالي والزراعي في العراق للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٣) (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الزراعي بالأسعار الجارية	قيمة إنتاج التمور	نسبة مساهمة قيمة إنتاج التمور إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة مساهمة قيمة إنتاج التمور إلى قيمة الناتج المحلي الزراعي %
١٩٩٠	٥٥٩٢٦,٥	٤٦١٣,٣	١٩٤,٧٥	٠,٣٥	٤,٢٢
١٩٩١	٤٢٤٥١,٦	٦٦٢٩,١	٢٥١,٢	٠,٥٩	٣,٧٩
١٩٩٢	١١٥١٠,٨,٤	٢٢٨٧٢,٧	٣٠٣,١	٠,٢٦	١,٣٢
١٩٩٣	٣٢١٦٤٦,٩	٤٩٨٦٤	١٦٤٩,٩	٠,٥١	٣,٣٠
١٩٩٤	١٦٥٨٣٢٥,٨	٣٣٣٥٢٤,٢	٢٤٧٥٩,٥	١,٤٩	٧,٤٢
١٩٩٥	٦٦٩٥٤٨٢,٩	١٣٧٨٢٧٤,٣	٩٤٣٠٧,٤	١,٤٠	٦,٨٤
١٩٩٦	٦٥٠٠٩٢٤,٦	١٢٠٨٩٨٢,٣	٦٤٦١٧,٧	٠,٩٩	٥,٣٤
١٩٩٧	١٥٠٩٣١٤٤	١٢٧٦٣٦٧,١	٦٠٦٣٤,٥	٠,٤٠	٤,٧٥
١٩٩٨	١٧١٢٥٨٤٧,٥	١٨٦٨٣٧٩,٨	٧٦٤٧٧,٧٥	٠,٤٤	٤,٠٩
١٩٩٩	٣٤٤٦٤٠١٢,٦	٢٤٨٢٦١٦,٥	٨٣٠٢٢	٠,٢٤	٣,٣٤
٢٠٠٠	٥٠٢١٣٦٩٩,٩	٢٣٢٧٢٧٧,٢	٩٠١١٧,٧	٠,١٨	٣,٨٧
٢٠٠١	٤١٣١٤٥٦٨,٥	٢٨٦٣٤٩٥	٩٩٧٢٥,٥٥	٠,٢٤	٣,٤٨
٢٠٠٢	٤١٠٢٢٩٢٧,٤	٣٥١٢٦٥٨,٦	١٠٥٣٠٣,٨	٠,٢٥	٢,٩٩
٢٠٠٣	٢٩٥٨٥٧٨٨,٦	٢٤٨٦٨٦٥,٥	٩٨٨١٨,٧	٠,٣٣	٣,٩٧
٢٠٠٤	٥٣٢٣٥٣٥٨,٧	٣٦٩٣٧٦٨	٧٩٣١٢,٩	٠,١٥	٢,١٥
٢٠٠٥	٧٣٥٣٣٥٩٨,٦	٥٠٦٤١٥٨	٧٧١٧٧,٧	٠,١٠	١,٥٢
٢٠٠٦	٩٥٥٨٧٩٥٤,٨	٥٥٦٨٩٨٥,٧	٨٠١٥٥,٥	٠,٠٨	١,٤٣
٢٠٠٧	٤١١٤٥٥٨١٣	٥٤٩٤٢١٢,٤	٨٢٢٢٢,٩	٠,٠٧	١,٤٩
٢٠٠٨	٤١٥٧٠٢٦٠٦١	٦٠٤٢٠١٧,٧	٧٩٢٣١,٧	٠,٠٥	١,٣١
٢٠٠٩	٤١٣٠٦٤٣٢,٠	٦٨٣٢٥٥٢,١	٢٥١٦٨١	٠,١٩	٣,٦٨
٢٠١٠	٤١٦٢٠٦٤٥٦٥	٨٣٦٦٢٣٢,٤	٢٨٥١٨٥	٠,١٧	٣,٤٠
٢٠١١	٤٢١٧٣٢٧١,٧	٩٩١٨٣١٦,٨	٣٢١٩٩٧	٠,١٥	٣,٢٤
٢٠١٢	٤٢٥٤٢٢٥٤٩,٠	١٠٤٨٤٩٤٩,٣	٣٥٨٠٣٨	٠,١٤	٣,٤١
٢٠١٣	٤٢٧١٠٩١٧٧٧	١٣٠٤٥٨٥٦,٤	٣٦١٥١٨	٠,١٣	٢,٧٧

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على: (١) وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء /مديرية إحصاءات التجارة ومديرية الحسابات القومية - تقارير الموازين السلعية والغذائية- للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٣). (٢) منظمة الغذاء والزراعة للأمم المتحدة (FAO) - كتاب الإحصاءات السنوي وموقع المنظمة على الشبكة المعلوماتية الدولية www.fao.org/faostat / للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٣). (٣) تم حساب نسب المساهمة من قبل الباحث.

ويوضح الجدول المذكور نسبة مساهمة قيمة إنتاج التمور في الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الزراعي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٣)، إذ نلاحظ من خلال الجدول المذكور ان هذه النسبة متذبذبة بتذبذب الإنتاج وأسعار التمور إذ بلغت أعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٤ إذ بلغت حوالي (١,٥%) في حين كانت أقل نسبة مساهمة في عام ٢٠٠٨ إذ كانت بحدود (٠,٠٥%)، أما فيما يخص نسبة مساهمة قيمة إنتاج التمور في الناتج المحلي الزراعي بالأسعار الجارية في العراق للمدة السابقة نفسها فهي متذبذبة أيضاً، إذ بلغت أعلى نسبة مساهمة في عام ١٩٩٤ حيث بلغت (٧,٤%) في حين كانت أقل نسبة مساهمة في عام ٢٠٠٨ إذ بلغت (١,٣%)، ويتضح من خلال الجدول السابق إنخفاض نسبة مساهمة قيمة إنتاج التمور في الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الزراعي بالأسعار الجارية في العراق للمدة المذكورة ومتذبذبة أيضاً وذلك لعدة أسباب أهمها تدني أسعارها العالمية وانخفاض إنتاجيتها وإهمال النخيل من قبل المزارعين وأصحاب البساتين. ومما يستوجب ملاحظته ومن خلال ما جاء في البيانات والمدة المذكورة نفسها ان أول إنخفاض في الكميات

المصدرة وبحدة بدأ من عام ١٩٩٢ عما كانت عليه سابقاً ولقد ارتبط ذلك بعدة أسباب لعل من أهمها انخفاض إنتاج التمور ككل لاسيما الأصناف الجيدة منها والصالحة للتصدير فضلاً عن تراجع إنتاجيتها وتزايد استهلاكها محلياً، كما ان الأسعار التي كانت تدفع للتمور العراقية في الأسواق العالمية لم تكن مجزية، وكذلك تحديد الدولة لصادراتها خلال مدة العقوبات الاقتصادية من أجل إستهلاكها محلياً، كل ذلك سبب تدني صادرات التمور العراقية (كمية وقيمة)، إلا انها عادت وارتفعت في السنوات اللاحقة.

المبحث الثالث: التحديات والآفاق المستقبلية لتطوير إنتاج التمور في العراق.

يمثل الإنتاج الزراعي بشكل عام وإنتاج التمور بصورة خاصة أهمية رئيسية في الاقتصاد الوطني من خلال تحقيق رفاهية المجتمع وتوفير إحتياجات أفراده من الغذاء من جهة، وتعظيم القيمة المضافة للزراعة إلى الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى. وقد تضمن هذا المبحث التحديات والآفاق المستقبلية لتطوير الإنتاج الزراعي بصورة عامة وإنتاج التمور بصورة خاصة في العراق.

أولاً: تحليل البيئة المؤثرة في إنتاج التمور وأهم التحديات واستراتيجية مواجهتها .

١- مفهوم الاستراتيجية (Concept of strategy):

يقصد بالاستراتيجية تلك الوسيلة التي يتم بوساطتها تحقيق الأهداف بعيدة الأمد^(٢٧)، كما ويعد مصطلح الاستراتيجية، من أكثر المصطلحات الشائعة والمتداولة ولها أهمية كبيرة، وكلمة استراتيجية اشتقت أصلاً من الكلمتين اليونانيتين (stratus) بمعنى الجيش و (agein) والتي تعني القيادة واستخدام الكلمة المركبة في اليونانية (strategos) تعني قائد الجيش^(٢٨). ويعود تأريخ مفهوم الاستراتيجية إلى كتابات المفكر الصيني سان تزور (٤٠٠ - ٣٢٠) ق.م الذي أرشد القادة العسكريين من خلال كتابه (فن الحرب) إلى التخطيط في الحروب من أجل تحقيق النصر، وقد صاغ رأيه في الاستراتيجية بصيغة ذات دلالات هي: تظاهر في الشرق وإضراب في الغرب^(٢٩). ويمكن توضيح مفهوم الاستراتيجية من الناحية الإجرائية بأنها عملية التخطيط اللازمة لتعبئة وتوجيه الموارد والإمكانات المتاحة، لمواجهة موقف معين من أجل تحقيق أهداف محددة سواء أكانت أنية أم متوسطة أم بعيدة المدى^(٣٠).

٢- تحليل البيئة الداخلية والخارجية للإنتاج الزراعي وإنتاج التمور في العراق.

من المتوقع ان تؤثر البيئة الداخلية (مواطن ونقاط القوة)، والبيئة الخارجية (الفرص) في مستوى الإنتاج الزراعي وإنتاج التمور بشكل طردي، فنقاط القوة والفرص بمفهومها الشامل تتضمن أبعاداً متعددة كلها تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في رفع مستوى الإنتاج لذا تسعى الدول المختلفة إلى الاستفادة من تلك المميزات واستثمارها بالشكل الأمثل وتنميتها، ومعالجة المشكلات والمعوقات الفنية والتنظيمية والمؤسسية كافة التي تعترضها، ومن الأهمية بمكان تقييم الإنتاج الزراعي وإنتاج التمور في العراق باستخدام نماذج التحليل الحديثة، ومن هذه النماذج، أسلوب تحليل (Swot Analysis) وهو أسلوب تحليل رباعي لمعرفة نقاط القوة والضعف وكذلك الفرص والتهديدات، ويعد هذا النظام من أفضل النظم لبناء استراتيجيات وخطط قصيرة وطويلة الأمد. إذ يتمثل هذا التحليل في تحديد الوضعية التي يتم على أساسها اتخاذ القرار، وذلك بجمع

(1) David , Fred R. ; *Strategic Management " Concepts And Cases "* , 11th Edition , Pearson Education ,Inc. Upper Saddle River , New Jersey , 2007,p13 .

(2) Hugt Macmillan and Mahen Tampoe ,*Strategic Management*, oxford University press – Inc. New York, 2000, p14.

(٢٩) كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الاستراتيجية، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٨، ص ٥٩ .

(٣٠) مجدي حماد، نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي - الصهيوني، ط ١، بيروت، مركز وحدة الدراسات العربية، ٢٠٠٠، ص ١٥

مؤثرات البيئة الخارجية وتصنيفها إلى فرص وتهديدات وجمع المؤثرات الداخلية وتقسيمها على نقاط قوة وضعف، وينتهي هذا التحليل باتخاذ القرار فيما يخص وضع الاستراتيجية^(٣١). وتعني البيئة الخارجية هي مجموعة العناصر التي تتعامل معها المنظمة وتشكل معها علاقات سببية مركبة، وانها الاطار الكلي لمجموعة العوامل المؤثرة في عمل المنظمة. وعليه فإن تحليل البيئة الخارجية وتقييمها يعد أحد أهم المكونات الأساسية لعملية الإدارة الاستراتيجية^(٣٢). اما تحليل البيئة الداخلية فيعني إلقاء نظرة تفصيلية إلى داخل المنظمة لتحديد مستويات الأداء ومجالات القوة والضعف بخصوص كل الموارد التي تتعامل معها الآن او في المستقبل القريب^(٣٣).

٣- المشكلات التي تواجه الإنتاج الزراعي وإنتاج التمور في العراق .

لاشك بأن الإنتاج الزراعي وإنتاج التمور في العراق يخضع لجملة من العوامل التي تؤثر فيه بصورة مباشرة وغير مباشرة، مثل العوامل الطبيعية والبيولوجية والاقتصادية والفنية. وتعد الموارد الاقتصادية الزراعية من المدخلات الأساسية في العمل الإنتاجي لكونها تمثل أداة رئيسة في تحليل اقتصاديات الإنتاج الزراعي، ويمكن تقسيم عوامل الإنتاج الزراعي وإنتاج التمور في العراق على ثلاث مجموعات هي^(٣٤):

أ - **مجموعة العوامل الطبيعية والبيئية:** وتمثل مجموعة العوامل التي ليس للإنسان دخل في إيجادها، إذ انها من صنع الطبيعة التي تنظم: المناخ، التضاريس، التربة، توافر المياه. إذ يعد الموقع الجغرافي من العوامل المؤثرة في الظروف المناخية، وتضم مجموعة العوامل الطبيعية والبيئية العوامل الآتية:

(١) **العوامل المناخية:** إذ ان مناطق الإنتاج تخضع لعوامل مناخية متقلبة باستمرار مثل هبوب العواصف الترابية التي تؤدي إلى تلف كميات كبيرة من التمور. كما ان رياح السموم الجافة التي تهب في فصل الصيف تسبب أضراراً للتمور بسبب تبخر الماء من الثمار مسبباً تيبسها^(٣٥).
(٢) **انتشار آفات النخيل الزراعية:** يتعرض النخيل للإصابة بعدد كبير من الآفات والحشرات الزراعية، إذ يصل الفقد في إنتاج التمور نتيجة للإصابة بهذه الآفات مايزيد عن ٣٥%.

ب - **مجموعة العوامل الحياتية (البيولوجية):** تتعلق هذه المجموعة بعمر النباتات وإنتاجيتها واصناف البذور، وتضم مجموعة العوامل الحياتية (البيولوجية) العوامل الآتية:

(١) **ظاهرة المعاومة:** وتعني هذه الظاهرة بتذبذب إنتاجية التمور للنخلة الواحدة.
(٢) **عمر النخيل:** تتأثر إنتاجية النخلة بعامل العمر. إذ ان النخيل يصل إلى مرحلة النضج بعد (٥ — ٧) سنوات. ومن الممكن ان يستمر بالإنتاج حتى عمر (٦٠) سنة، وان إنتاجية النخلة تبدأ بالارتفاع تدريجياً إلى ان تصل إلى مايعرف بالعمر الاقتصادي للنخلة (إذ تصل الإنتاجية إلى ذروتها) الذي يتحدد بين (٢٠ — ٣٠) سنة^(٣٦).

(٣) **أصناف التمور:** يتأثر إنتاج التمور بإنتاجية أصنافه المتعددة، وكما سبق ذكره فإن هنالك المئات من أصناف التمور، إلا ان المقاومة للظروف البيئية تختلف من صنف لآخر، كما ان بعض الأصناف توجد في منطقة معينة دون غيرها، فضلاً عن تأثر إنتاجية النخلة بالصنف.

(٣١) عيسى حيرش، الإدارة الاستراتيجية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠١٤، صص ٦٣ - ٦٤.

(٣٢) مؤيد عبد السلام، أساسيات الإدارة الاستراتيجية، دار وائل للنشر، عمان، ط٢، ٢٠٠٩، ص٨٧.

(٣٣) المصدر نفسه، ص١١٣.

(٣٤) محمد أزهري السمك، موارد العراق الاقتصادية، الموصل، ١٩٧٩، صص ٩٩ — ١١٠.

(٣٥) سعيد عيود السامرائي، موارد العراق الاقتصادية، مطبعة القضاء، النجف، ط١، ١٩٧٥، ص١٩٨.

(٣٦) ثناء حسين جواد، دراسة اقتصادية تحليلية لواقع إنتاج التمور في العراق، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص٨٤.

وبشكل عام تعد إنتاجية نخلة صنف الزهدي أعلى إنتاجية لعموم الأصناف، إذ يأتي بالمرتبة الأولى من حيث العدد وكمية الإنتاج^(٣٧).

ج - مجموعة العوامل الاقتصادية: وتشمل هذه المجموعة القوى العاملة، المستوى الثقافي للسكان، رأس المال، التقدم العلمي والتكنولوجي، وعوامل أخرى كالسياسات الحكومية. وتضم هذه المجموعة جملة من العوامل المهمة التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الإنتاج والإنتاجية في العراق وتشمل: مجموعة العوامل الاقتصادية في أثناء وبعد العملية الإنتاجية، وتضم مجموعة العوامل الاقتصادية في أثناء العملية الإنتاجية ما يأتي^(٣٨):

(١) **الأساليب الزراعية:** ويقصد بها كافة العمليات التي تخص النخيل من حراثة، وري، وتسميد التي تمثل بمجموعها عمليات خدمة بساتين النخيل.

(٢) **ارتفاع تكاليف الإنتاج** مقارنة بالعائد الصافي الذي يحصل عليه المزارع من إنتاج الدونم.

(٣) **إنخفاض إنتاجية النخلة:** أن إنتاجية النخلة في العراق أوطأ المستويات مقارنة مع الدول المنتجة للتمور. إذ إن انخفاض الإنتاجية يؤدي إلى هبوط دخل المنتج. كما إن انخفاض الإنتاجية والأسعار معاً يؤديان إلى انخفاض المردود الاقتصادي للنخيل.

(٤) **تحول اعداد كبيرة من النخيل المثمر إلى نخيل غير مثمر:** وتعد من احدى المشكلات الخطرة التي تواجه نخيل العراق لاسيما في السنوات الأخيرة، إذ يترتب على هذا التحول التذبذب المستمر في إنتاج التمور وكذلك في إنتاجية النخلة المثمرة.

(٥) **العلاقات الإنتاجية:** لاشك ان نظام حيازة الأراضي الزراعية مهم جداً لتحديد طريقة استثمارها وطريقة تنظيم الإنتاج الزراعي وهيكله. فالمساحة الواحدة من الأرض تختلف إنتاجيتها وإنتاجها بحسب طريقة استثمارها وهذه الأخيرة تتوقف على طبيعة نظام الحيازة. ولاشك ان الكفاءة الإنتاجية الزراعية تتوقف على جملة من الشروط الأخرى^(٣٩)، مثل طرق الإنتاج المتبعة، استخدام المكننة الزراعية، تنظيم العمل.. الخ. اما مجموعة العوامل الاقتصادية بعد العملية الإنتاجية فتشمل:

أ- **التقدم والزحف العمراني:** يجري الزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية ويتم التجاوز المستمر عليها من قبل أصحابها مما أدى إلى إنحسار الأراضي الزراعية الخصبة وتجريدها من الأشجار المثمرة^(٤٠).

ب- **ضعف جهاز الإرشاد الزراعي:** ويعني هذا العامل ضعف الخدمات الإرشادية وعدم مواكبة الدراسات والبحوث التي وصلت إليها الدول المتقدمة في مجال الدراسات والبحوث الزراعية والتكنولوجيا الحديثة في تنظيم الري كما وان الزراعة العراقية لا زالت تنتم بالأساليب القديمة والمتخلفة في تقنياتها مقارنة بدول أخرى متقدمة تستخدم مبتكرات ميكانيكية وبايولوجية متطورة في الزراعة^(٤١).

ج- **قبل دخول الدولة في عملية التسويق** كانت هذه العملية تجري من قبل الوسطاء والتجار الذين يقومون بشراء المحصول من المزارعين (المنتجين) بنصف السعر الرسمي، أما بعد عام ١٩٦٨ فقد حصلت تطورات هامة في مجال تسويق التمور، إذ أخذ القطاع الإشتراكي يشرف على عملية التسويق وتقلص عدد الوسطاء والتجار واعد النظر في الأسعار^(٤٢).

(٣٧) عبد الجبار البكر، نخلة النمر ماضيها وحاضرها والجديد في زراعتها وصناعتها وتجارتها، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٢، ص ٥٥٨.

(٣٨) ثناء حسين جواد البياع، مصدر سابق، ص ٨٥.

(٣٩) منذر خدام، الاقتصاد الزراعي - دراسة فكرية، مكتبة الأسد، دمشق، ٢٠٠٠، ص ٦٥.

(٤٠) عبد الحسين نوري الحكيم، دراسات في الزراعة العراقية، الجزء الأول، الزراعة المستقبلية، ط ١، ٢٠١٣، ص ٦٣ - ٦٤.

(٤١) نضال محمود علي البياتي، أثر بعض العوامل على إنتاج المحاصيل الزراعية وأسعارها في العراق للفترة (٢٠٠٣ - ٢٠٠٩)، دراسات اقتصادية، مجلة فصلية، العدد ٢٨، ٢٠١٢، ص ٧٣.

(٤٢) وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي (سابقاً)، واقع الحال والآفاق المستقبلية للتسويق الزراعي، تقرير غير منشور، ١٩٨٢، ص ٢.

د- **محدودية استهلاك التمور:** يعد الاستهلاك الهدف النهائي لأي نشاط اقتصادي ويتمثل بالانتفاع من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية، فالطلب على كل سلعة أو خدمة يعتمد بشكل مباشر على قدرتها على إشباع حاجات الأفراد، والحاجات لوحدها لا تحفز على النشاط الإقتصادي إنما المحرك الرئيس لهذا النشاط هو طلب المستهلك^(٤٣).

هـ - **ضعف التنسيق بين قطاعي الزراعة والصناعة:** إن الأهمية الإقتصادية للسلع تتمثل في إمكانية استخدامها غير المباشر، بمعنى إنها تحول هذه السلع إلى حالة أخرى وسلع جديدة يتمكن المستهلك من استغلالها. وتعد التمور من المواد الأساسية في مجمل الإنتاج الزراعي في العراق. كما إن محاولة ربط الإنتاج الزراعي بالصناعات المحلية يمثل أحد مقومات عملية التنمية، وضماناً لتصريف الإنتاج الزراعي وتطويره للحصول على أكبر قيمة مضافة من خلال عملية التصنيع. أي إن أهمية تصنيع التمور تتجلى في تحفيز الاستهلاك وتصريف الكميات المنتجة وتحقيق قيمة اقتصادية أعلى لهذا المورد الزراعي المهم، فضلاً عن توسيع قاعدة النشاط والتكامل الزراعي الصناعي^(٤٤). وبطبيعة الحال لا يمكن تصور إزدهار الزراعة بدون إزدهار الصناعة، فالإقتصاد المتطور لا يمكنه أن يقف على رجل واحدة، بل على رجلين هما الزراعة والصناعة^(٤٥).

٤- التحديات التي تواجه الإنتاج الزراعي وإنتاج التمور واستراتيجية معالجتها.

يواجه العراق عدداً كبيراً من تحديات الإنتاج الزراعي وإنتاج التمور، ويمكن التطرق إلى أهم هذه التحديات، ووضع الحلول المناسبة لها وهي:

أ — إنتشار الآفات والأمراض الزراعية وآفات النخيل والتمور في العراق.

ب — عدم تطبيق التقانات والأساليب التكنولوجية الحديثة.

ج — إنخفاض إنتاجية النخلة وتدني النوعية.

د — إنخفاض الحيازة الزراعية بشكل عام وحيازة بساتين النخيل بصورة خاصة.

ه — نقص في مياه الري أو تملح المياه والتربة.

و — إنخفاض مستوى استهلاك الفرد العراقي من التمور ومنتجاته.

الحلول المقترحة:

أ — العمل على تشجيع اسلوب المكافحة الحيوية من خلال اتباع طريقة المكافحة المتكاملة لهذه الآفات والأمراض وتنمية زراعة النخيل وتطويرها باستخدام الزراعة النسيجية وإنتاج فسائل خالية من الأمراض إلى جانب الفسائل الإعتيادية مع العمل على تفعيل الحجر الزراعي .

ب — تفعيل قاعدة البيانات والمعلومات الزراعية بشكل عام وزراعة النخيل بشكل خاص، وزيادة التخصيصات المالية من قبل الدولة، كونها تمثل ركيزة أساسية في استراتيجية التنمية الزراعية.

ج — من الضروري القيام بإجراء البحوث والدراسات في مجال تحسين زراعة الفسائل بدل عن الإعتماد على اكنار النخيل عن طريق البذور الذي يؤدي إلى تدني الإنتاجية.

د — إيجاد صيغة قانونية لطبيعة العلاقة بين المزارع والأرض الزراعية، وتنظيم ملكية الأرض من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من المستفيدين من توزيع الأراضي الصالحة للزراعة.

ه — توفير مصادر ري بديلة من خلال حفر الآبار الإرتوازية وإجراء المزيد من الدراسات من أجل خفض نسبة الملوحة واصلاح التربة المتضررة، والقيام بإتباع نظم ري متطورة ذات كفاءة عالية.

(٤٣) كريم مهدي الحسنوي ، مصدر سابق ، ص٣٦.

(٤٤) نداء حسين جواد البياع ، مصدر سابق، ص٩٤.

(٤٥) منذر خدام ، مصدر سابق ، ص٢٦٥.

هـ - سياسة البحث والإرشاد الزراعي: تجرى البحوث الزراعية من أجل زيادة الإنتاج الزراعي مع الأخذ بنظر الاعتبار الاستغلال الأمثل للموارد وإدامتها، وكذلك تعظيم موارد المزارعين المشمولين من خلال نتائجها التي قد تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين نوع الإنتاج، أو تقليل تكاليفه أو تداخل جميع هذه العوامل^(٥٢). أن مفهوم الإرشاد (Extension) بصفة عامة يعني شكلاً من أشكال التأثير الاجتماعي الواعي ويقصد به التوصيل الواعي للمعلومات إلى الناس لمساعدتهم على تكوين آراء صائبة وإتخاذ قرارات مناسبة^(٥٣).

٦- الآفاق المستقبلية لتطوير قطاع الزراعة والنخيل في العراق.

من المهم الإشارة إلى ان العراق عانى ظروفاً سياسية معقدة ألفت بظلالها على الواقع الاقتصادي والزراعي تحديداً الذي عانى طويلاً الإهمال والحرمان بسبب عدم وضوح السياسات الزراعية المطلوب تنفيذها للنهوض به في عموم المجالات لاسيما مجال الزراعة بشكل عام وزراعة النخيل وإنتاج التمور بشكل خاص.

ومقابل ماتقدم يجب على وزارة الزراعة والمعنيين بشأن القطاع الزراعي القيام بعدد من المشاريع للنهوض بواقع زراعة النخيل وإنتاج وتصنيع وتسويق التمور، على أن يتم ذلك على خطوات متصلة ومكاملة بعضها البعض مع تظافر جهود كل العاملين في هذا المجال، ووضع برنامج يشمل على ما يأتي:

أولاً: القضاء على الفساد الإداري والمالي بكل أشكاله.

ثانياً: التوسع الرأسي (العمودي) في الإنتاج الزراعي الذي يعد من الحلول السريعة والناجعة لزيادة الإنتاج الزراعي بشكل عام وإنتاج التمور بشكل خاص.

ثالثاً: التوسع في الإقراض والتمويل الزراعي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة تكوين رأس المال الزراعي ومن ثم زيادة تطوير هذا القطاع.

رابعاً: تنمية الموارد البشرية الزراعية الوطنية إذ تظهر أهميتها في ظل التحولات التي يشهدها الإقتصاد الوطني نحو سيادة آليات السوق والمنافسة فضلاً عن التطورات التي أحدثتها ثورة المعلومات والتطور الهائل في مجال التكنولوجيا الزراعية، إذ تبرز ضرورة تعزيز التأهيل والتدريب المهني فضلاً عن تنمية المهارات والقدرات البشرية على استخدام التكنولوجيا المتقدمة.

خامساً: تشجيع إقامة المشاريع النظيفة، إذ أن الأوان للعراق أن يتخذ الخطوات الأولى في المساهمة مع دول العالم في الحد من ظاهرة الإحتباس الحراري وتغير المناخ وذلك من خلال إقامة مشاريع الطاقة النظيفة من الوقود الحيوي الذي يمكن إنتاجه من مخلفات التمور والنخيل.

سادساً: تفعيل دور السياسة التجارية ضد حالات الإغراق للسلع والمنتجات الزراعية بشكل عام والتمور بشكل خاص في العراق.

سابعاً: الاهتمام بالسياسة السعرية والتسويقية وسياسة دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي، إذ ينبغي العمل على انتهاج سياسة سعرية تعمل على دعم أسعار المحاصيل والمنتجات الزراعية ورفع أسعارها إلى ما يقارب الأسعار العالمية وتوفير الحافز لزيادة الإنتاج ورفع الكفاءة الإنتاجية.

تاسعاً: تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا وتطوير المراكز البحثية، إذ يعد تحسين أداء الإنتاج الزراعي بشكل عام وإنتاج التمور بشكل خاص ورفع الإنتاجية الزراعية هدفاً استراتيجياً لتحقيق الأمن الغذائي في العراق.

الإستنتاجات والتوصيات:

(٥٢)عاصم اسماعيل نصيف، اسلوب بحوث النظم الزراعية في نشر التقنيات الزراعية، الزراعة العراقية، مجلة ارشادية، تأسست عام ١٩٤٦، العدد ٢، ٢٠١١.

ص ٢٤.

(٥٣) علي جابر عبد الحسين، بعض تحديات العمل الإرشادي في العراق، الزراعة العراقية، مجلة ارشادية، تأسست عام ١٩٤٦، العدد ٣، ٢٠١١، ص ١٦ - ١٧.

أولاً: الاستنتاجات: أظهرت الدراسة العديد من الاستنتاجات يمكن تلخيصها بالآتي:

- ١- تم إثبات فرضية البحث وتوصلنا الى نتيجة مفادها أن هناك عددا من المعوقات الإنتاجية للتمور في العراق تؤثر في سير عمليات مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.
- ٢- تعد التمور من أبرز المنتجات الإقتصادية ومن المؤكد علمياً أنها ذات قيمة غذائية وإقتصادية عظيمة لما توفره من مركبات حيوية عالية القيم، وأيضاً تدخل التمور في العديد من الصناعات الغذائية. ولا تقتصر فائدة النخلة على ما تنتجه من تمور وإنما تستخدم أجزائها الأخرى بوصفها مواد أولية لصناعات محلية كثيرة .
- ٣- ضعف القدرات التنافسية للتمور العراقية بسبب ارتفاع تكاليفها مقارنة بأسعار التمور المستوردة، وذلك نتيجة لقصور دعم الدولة للقطاع الزراعي وتوقفه، فضلاً عن دور سياسة الإغراق التي ساهمت في دخول كم هائل من التمور رديئة النوعية والمنخفضة السعر.
- ٤- الإنخفاض المستمر لإنتاج التمور بشكل مستمر منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠٠٨ ولكل الأصناف فقد بلغ إنتاج التمور عام ٢٠٠٢ نحو (٩١٩,٥) الف طن إنخفض الى (٤٤٨) الف طن عام ٢٠٠٤ ثم الى (٤٣١) الف طن عام ٢٠٠٧ ليرتفع قليلاً ليصل إلى (٥٠٧) الف طن عام ٢٠٠٩ ومن ثم إلى (٦٧٦) الف طن في عام ٢٠١٣ ومن ثم إنخفاض نسبة مساهمة إنتاج العراق من الإنتاج العالمي للتمور وتدني مرتبته بين الدول الرئيسية المنتجة في العالم.
- ٥- يتفوق العراق بعدد أصنافه على أي بلد آخر في العالم، إلا ان الأصناف التجارية منها قليلة جداً تتركز أساساً في خمسة أصناف رئيسة لاسيما صنف الزهدي الذي ساهم إنتاجه نحو (٧٠,٢٦%) من الإنتاج الكلي للعراق خلال متوسط المدة (١٩٩٠ — ٢٠١٣) ثم تأتي أصناف (الخستاوي ، السائر ، الخضراوي ، الديري ، الحلاوي ، والأصناف الأخرى) اذ شكل إنتاجها نحو (٨,٢٢%)، (٣,٤٦%)، (٣,٤١%)، (١,١٨%)، (٣%) و (١٠,٤٧%)، على الترتيب.
- ٦- تركز إنتاج التمور في محافظة بابل (فضلاً عن وجود تدهور في ذلك الإنتاج في المنطقة الجنوبية لاسيما محافظة البصرة جراء تناقص أعداد نخيلها المثمر وبشكل ملفت للنظر).
- ٧- لقد ساهمت المبادرة الزراعية التي اقرت عام ٢٠٠٨ في وضع الخطط والبرامج الناجحة للنهوض بالواقع الزراعي، حيث كان لقطاع النخيل الاهتمام الكبير في استراتيجيتها التي دعمت المزارع وحفزته للاهتمام بالنخيل من خلال دعم أسعار التمور المستلمة من المزارعين، حيث كانت نسب الإنتاج المرتفعة خلال السنوات الأخيرة خير دليل على ذلك، ولكن ذلك لم يكن بمستوى الطموح وبحجم المبالغ التي تم صرفها بهذا الخصوص.

ثانياً: التوصيات: كل الذي سبق في الاستراتيجية المقترحة لتطوير الإنتاج الزراعي وإنتاج

التمور في العراق التي تم التطرق إليها تصلح توصيات نضيف إليها:

- ١- قيام الحكومة بتوظيف الإمكانيات المالية والفنية والتكنولوجية والإرشادية كافة لإستخدام تقانات الري الحديثة بما يخدم ويلائم حاجة قطاع الزراعة في العراق مثل استخدام طرق الزراعة النسيجية وإنشاء مختبرات زراعية تخصصية لضمان زيادة الكميات المنتجة من التمور.
- ٢- تنفيذ الصناعات الغذائية التي تعتمد التمور لاسيما تصنيع السكر السائل الذي سيؤدي الى تقليل استيراد السكر من الخارج وتوفير العملات الأجنبية التي يمكن استخدامها في مجالات أخرى، لذا ينبغي إعادة تأهيل معمل السكر في الهندية وإنشاء مصنع آخر مماثل له في محافظة بابل.
- ٣- ينبغي تحسين الأساليب الزراعية وعمليات خدمة النخيل وذلك بإدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة والخروج من نطاق الارتجالية والبدائية الى مجال الدراسة والتخطيط السليم، والاستفادة من التجارب العالمية في هذا المضمار لغرض الإرتفاع في مستويات الإنتاجية.
- ٤- تأكيد ضرورة مكافحة آفات النخيل (الحشرية والمرضية) مجاناً وبصورة مستمرة سواء باستخدام مرشات الطيران الزراعي أو المرشات الأرضية.

- ٥- العمل على إكثار الأصناف الجيدة من النخيل عن طريق الفسائل المنتقاة منها.
- ٦- الاستمرار في زراعة النخيل لاسيما الأصناف ذات الجدوى الإقتصادية في المحافظات ذات الظروف الملائمة، نذكر على سبيل المثال محافظات (بابل ، كربلاء ، ديالى ، بغداد).
- ٧- من المعروف ان وضع اي مبادرة موضع التنفيذ يجب ان يصاحبها تقييم مستمر خلال مراحل تنفيذها. فعند دراسة النتائج المتحققة ومقارنتها مع الخطة الموضوعة لتحقيق الأهداف يمكن تشخيص مناطق الخلل ومعالجتها في الوقت المناسب.

المصادر والمراجع

أولاً - الكتب:

- ١- ابي سعيد الديوه جي، إدارة التسويق، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ط٢، ١٩٩٩.
- ٢- باسم يونس إبراهيم ، الاقتصاد القياسي، عزة للنشر والتوزيع ، الخرطوم ، السودان ، ٢٠٠٢.
- ٣- بلال خلف السكارنة ، التطوير التنظيمي والإداري ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن ، ط١ ، ٢٠٠٩.
- ٤- رحمن حسن علي المكصوسي ، اقتصاديات الموارد المائية ، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية ، بغداد ، ط١ ، ٢٠١٤.
- ٥- رحمن حسن علي المكصوسي، الاقتصاد الزراعي، شركة الطيف للطباعة ، بغداد ، ٢٠٠٧.
- ٦- سعيد عبود السامرائي، موارد العراق الاقتصادية، مطبعة القضاء، النجف، ط١، ١٩٧٥.
- ٧- عبد الجبار البكر ، نخلة التمر ماضيها وحاضرها والجديد في زراعتها وصناعتها وتجاريتها، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٢.
- ٨- عبد الحسين نوري الحكيم، دراسات في الزراعة العراقية، ج١، الزراعة المستقبلية، ط١، ٢٠١٣.
- ٩- عبد القادر باش العباسي ، النخلة سيده البشر ، مطبعة دار البصري ، بغداد ، ١٩٦٤.
- ١٠- عبد الوهاب مطر الداھري ، الاقتصاد الزراعي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة بغداد ، ط١ ، ١٩٨٠.
- ١١- عبد الوهاب مطر الداھري، التحليل الإقتصادي لعمليات الإنتاج الزراعي، مطبعة العاني، بغداد، ط٢، ١٩٦٩.
- ١٢- عيسى حيرش، الإدارة الاستراتيجية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠١٤.
- ١٣- كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الاستراتيجية، دار الحرية للطباعة، بغداد ، ١٩٨٨.
- ١٤- كريم مهدي الحسنوي، مبادئ علم الاقتصاد، توزيع المكتبة القانونية، بغداد، ط٢، ٢٠٠٧.
- ١٥- مجدي حماد ، نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي - الصهيوني ، ط١ ، بيروت ، مركز وحدة الدراسات العربية ، ٢٠٠٠.
- ١٦- محمد أزهر السماك ، موارد العراق الاقتصادية ، الموصل ، ١٩٧٩.
- ١٧- محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، دار الملاك للفنون والآداب والنشر ، بغداد ، ٢٠٠٩.
- ١٨- منذر خدام ، الاقتصاد الزراعي - دراسة فكرية ، مكتبة الأسد ، دمشق ، ٢٠٠٠.
- ١٩- مؤيد عبد السالم ، اساسيات الإدارة الاستراتيجية ، دار وائل للنشر ، عمان ، ط٢ ، ٢٠٠٩.
- (20) David , Fred R. ; Strategic Management " Concepts And Cases " , 11th Edition , Pearson Education ,Inc. Upper Saddle River , New Jersey , 2007,p13 .
- (21) Hugt Macmillan and Mahen Tampoe,Strategic Management,oxford University press – Inc. New York, 2000, p14.

ثانياً - البحوث والدراسات والتقارير والدوريات:

- ١- الاتحاد العربي للصناعات الغذائية، المؤتمر العربي للنخيل والتمور، بغداد، آذار، ١٩٨١.
- ٢- بلاسم جميل خلف، دور القروض الزراعية في تمويل المشروعات الزراعية الصغيرة في العراق، بحث مقدم إلى الندوة العلمية المتخصصة التي عقدها جامعة النهرين، كانون الأول ٢٠٠٨.
- ٣- خالد محمد حسين القيسي، لماذا نبدأ فطورنا بالتمر، مجلة حماية المستهلك، يصدرها مركز بحوث السوق وحماية المستهلك، جامعة بغداد، العدد ٢، ك١، ٢٠٠١.
- ٤- خالد الرويس، اقتصاديات الإنتاج الزراعي، جامعة الملك سعود، كلية علوم الأغذية والزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي، ٢٠٠٩.
- ٥- رعد مسلم إسماعيل، اقتصاديات تسويق وتصدير التمور، النشرة الإرشادية ١٤، بغداد، ٢٠٠٨.
- ٦- سالم اللوزي، دراسة تطوير إنتاج وتصنيع وتسويق التمور والاستفادة من مخلفات النخيل في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، ٢٠٠٣.
- ٧- سرمد عباس جواد، القطاع الزراعي في العراق أسباب التعثر ومبادرات الإصلاح، دراسات إقتصادية، مجلة فصلية محكمة تصدر عن قسم الدراسات الإقتصادية، العدد ٢٨، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢.
- ٨- عاصم اسماعيل نصيف، اسلوب بحوث النظم الزراعية في نشر التقنيات الزراعية، الزراعة العراقية، مجلة ارشادية، تأسست عام ١٩٤٦، العدد ٢، ٢٠١١.
- ٩- عبد الباسط عودة إبراهيم، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة - أكساد، نخلة التمر شجرة الحياة، ٢٠٠٨.
- ١٠- علي جابر عبد الحسين، بعض تحديات العمل الإرشادي في العراق، الزراعة العراقية، مجلة ارشادية، تأسست عام ١٩٤٦، العدد ٣، ٢٠١١.
- ١١- فرعون احمد حسين، زراعة النخيل وانتاج التمور في العراق، الزراعة العراقية، مجلة زراعية ارشادية، تأسست عام ١٩٤٦، العدد ٤، ٢٠٠٨.
- ١٢- المركز العربي لدراسات المنطقة الجافة والأراضي القاحلة، شبكة بحوث وتطوير النخيل، النخيل تقنيات وآفاق، دمشق، ٢٠٠٠.
- ١٣- مهدي سهر غيلان، دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي في العراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية المجلد الخامس، العدد ٢، حزيران، ٢٠٠٧.
- ١٤- نجلة جبر محمد، محسن عبد الحي دشر، تقانات استخدام المرشحات (Filters) في استصلاح مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها للأغراض الزراعية، الزراعة العراقية، مجلة زراعية إرشادية، العدد ٤، ٢٠٠٨.
- ١٥- نضال محمود علي البياتي، أثر بعض العوامل على إنتاج المحاصيل الزراعية وأسعارها في العراق، دراسات اقتصادية، مجلة فصلية، العدد ٢٨، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢.
- ١٦- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي (سابقاً)، واقع الحال والآفاق المستقبلية للتسويق الزراعي، تقرير غير منشور، ١٩٨٢.

ثالثاً - الرسائل والأطاريح:

- ١- إسماعيل محمد صالح الحنشلي، تجذير فسائل نخيل التمر الصغيرة باستعمال الأوكسينات والمحلول المغذي، أطروحة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة بغداد، ٢٠٠٤.
- ٢- امين محمد سعيد محمد الادريسي، إنتاج التمور في محافظة البصرة مشاكلها الإقتصادية ودور مكننة النخيل في تذليل بعض منها، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة البصرة، ١٩٨٥.
- ٣- ثناء حسين جواد، دراسة اقتصادية تحليلية لواقع إنتاج التمور في العراق، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة بغداد، ١٩٨٨.

- ٤- خالد محمد القيسي ، تسويق ثمار نخلة التمر في العراق دراسة اقتصادية تحليلية ، أطروحة الدكتوراه في الإقتصاد الزراعي ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣ .
 - ٥- عبد الكريم قاسم منصور، تحليل اقتصادي للمحفظات النسبية لإنتاج التمور في العراق للمدة (١٩٨٠ - ٢٠٠٠)، رسالة ماجستير علوم في الزراعة (الاقتصاد الزراعي) ، جامعة بغداد - كلية الزراعة ، ٢٠٠٦ .
 - ٦- هادي سالم الربيعي، اقتصاديات إنتاج وتسويق التمور في القطر العراقي ، رسالة ماجستير، كلية الزراعة ، قسم الاقتصاد الزراعي ، جامعة القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ١٩٧١ .
 - ٧- وداد علي زغير المنشداوي ، واقع وآفاق إنتاج وتسويق التمور في العراق ، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ .
- رابعاً — الأحصائيات والبيانات الرسمية:**
- ١- منظمة الأغذية والزراعة الدولية للأمم المتحدة ، الدورة التدريبية في نضج التمور .
 - ٢- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي، مديرية الإحصاء الزراعي، تقرير إنتاج التمور، ك١، ٢٠١٣ .